الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
people'S Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة البليدة 02
University of Blida 02
كلية: الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

الميدان: حقوق وعلوم سياسية

الشعبة: علوم سياسية

التخصص: علوم سياسية

محاضرات في: الدولة والمجتمع المدني

الطور: ليسانس

السنة: الثانية جذع مشترك

السداسي: الثالث

من اعداد: الأستاذة نسيمة مغرابي

الرتبة: محاضرة "ب"

السنة الجامعية: 2023-2024

الفهرس

الفهرس

مقدمة:.....ص06-08

المحاضرة الأولى.....ص09-13

المحاضرة الثانية.....ص14-17

المحاضرة الثالثة.....ص18-24

المحاضرة الرابعة.....ص25-28

المحاضرة الخامسة.....ص29-32

المحاضرة السادسة.....ص33-40

المحاضرة السابعة.....ص42-45

المحاضرة الثامنة.....ص46-52

المحاضرة التاسعة.....ص54-57

المحاضرة العاشرة.....ص58-60

المحاضرة الحادية عشر.....ص61-64

المحاضرة الثانية عشر.....ص65-69

المحاضرة الثالثة عشر.....ص71-74

المحاضرة الرابعة عشر.....ص76-80

الخاتمة.....ص82

قائمة المراجع.....ص84-88

مقدمة

مقدمة:

ترجع الارهاصات الأولى للمجتمع المدني كظاهرة الى الفكر اليوناني، أما كمصطلح فقد تبلور للمرة الأولى في سياق فلسفة العقد الاجتماعي، وقد ارتبط تطور المفهوم بالبيئة الغربية الأوروبية تحديدًا، الا أن ذلك لا ينفي مساهمة مختلف المجتمعات بما فيها العربية في نمو وتطور المفهوم.

ويثير المجتمع المدني اليوم الكثير من الجدل والنقاش، اذ يكاد استعماله يختلف من مؤلف لآخر، ويرجع ذلك لطابعه المعقد بسبب الغموض الذي تكتنفه دلالة المفهوم.

وقد تطورت فكرة المجتمع المدني في خضم الفلسفة السياسية اللبرالية، ليتحول بذلك الى منافس للمجتمع السياسي (الدولة)، رغم أن قوة هذه الأخيرة من قوة المجتمع المدني وضعفها من ضعفه.

بطاقة تعريفية للمادة:

مادة الدولة والمجتمع المدني مادة من المواد المبرمجة لطلبة السنة الثانية ليسانس جذع مشترك علوم سياسية نظام ل م د، وهي مادة اختيارية ضمن وحدة التعليم الاستكشافية، الهدف من تدريسها هو تمكين الطالب من بناء قاعدة معرفية لفهم قضايا التغيير وبناء الدولة من خلال أهم المفاهيم الجديدة والفواعل الأساسية في هذه العملية، وبالتالي فهم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة.

تم تقسيم المحاضرات الى ثلاثة عشر محاضرة وفق البرنامج الوزاري المسطر، كما تم الاعتماد على المادة العلمية اللازمة من أجل الالمام بجميع جوانب المادة باللغتين العربية والانجليزية من كتب، ورسائل جامعية، ومجلات، ومواقع الكترونية.

الأهداف العامة للمادة :

تم صياغة الأهداف العامة للمادة وفقًا لمستويات بلوم المعرفية كما يلي:

- أن يتعرف الطالب على مفهوم المجتمع المدني وأهم خصائصه
- أن يدرك الطالب تطور العلاقة بين المجتمع المدني والدولة
- أن يتمكن الطالب من فهم علاقة المجتمع المدني وطبيعة الأنظمة السياسية
- أن يحلل الطالب واقع المجتمع المدني في الجزائر.

المكتسبات القبلية:

يمكن للطالب فهم مادة الدولة والمجتمع المدني من منطلق ادراكاته السابقة لجملة المواد المدرسة في التخصص كمدخل لعلم السياسة، وتاريخ الفكر السياسي،... وغيرها من المواد ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية: الدولة، المجتمع المدني، المجتمع السياسي.

المحاور الأساسية للمادة:

المحور الأول : التأصيل النظري للدولة والمجتمع المدني

المحور الثاني : طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

المحور الثالث : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي

المحور الرابع : المجتمع المدني في الجزائر

المحور الخامس: علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر

المحور الأول: التأصيل النظري للدولة والمجتمع المدني

المحاضرة الأولى: الدولة "مدخل عام"

كلمة دولة هي في الأساس كلمة لاتينية Status، تعني الحالة المستقرة، وقد اندرجت في اللغة الحديثة لتدل على المؤسسات السياسية، بغض النظر عن اختلاف وتنوع الأنظمة، لتدخل بعد ذلك الى مختلف اللغات الأوروبية، حيث يطلق عليها في اللغة الألمانية Staat، وفي اللغة الإنجليزية State،...الى غير ذلك من اللغات الأخرى[1].

وقد وردت كلمة "دولة" في القرآن الحكيم مرة واحدة في قوله تعالى: "ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم..."[2].

ومعنى الآية الكريمة حتى لا يقع مال الفيء في أيدي الأغنياء فيتداولوه بينهم ولا يناله الفقراء، ومعنى التداول هنا هو انتقال الشيء من شخص الى آخر[3].

أولًا- تعريف الدولة:

عرف "ماكس فيبر" الدولة على أنها: "الهيئة التي تحتكر الاستخدام الشرعي للقوة في منطقة جغرافية ما"[4].

كما عرفها الفقيه الفرنسي "**كاريه دي مالبرغ Carré de Malberg**" على أنها: "مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين، ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا آمرة".

---

[1]- مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجزائر، دار الكتاب للنجاح، 2005، ص28.

[2]- **سورة الحشر**، الآية 07.

[3]-الموقع الالكتروني: https://www.almaany.com/quran/59/7/20/، تاريخ التصفح: 15-03-2024، 17:52 سا.

[4]- ستيفن دي تانسي، **علم السياسة الأسس**. ترجمة: رشا جمال، لبنان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012، ص68.

أما الأستاذ "بسيوني" فيعرف الدولة بقوله: "جماعة من الناس يعيشون بصورة دائمة فوق إقليم جغرافي محدد ويخضعون لسلطة سياسية معينة"[1].

ويتضح من هذا التعريف ضرورة توفر ثلاثة شروط أو أركان أساسية لوجود الدولة، وهي: الشعب، الاقليم، والسلطة السياسية.

ثانيًا- أركان الدولة:

1- الشعب: يتمثل الركن الأول لقيام الدولة في الشعب، الذي هو عبارة عن جماعة السكان الذين يتوافقون على العيش معًا في ترابط وانسجام، وبدونه لا يمكن القول بوجود الدولة، كما لا يشترط وجود عدد معين من السكان حتى تقوم الدولة.

2- الإقليم: لا يكفي وجود الركن الأول لقيام الدولة (الشعب)، اذ لا بد من وجود رقعة جغرافية يستقرون عليها بشكل دائم، تشمل النطاق الأرضي، والحيز المائي، والمجال الهوائي، الذي تباشر عليه الدولة سيادتها، وتفرض فوقه نظامها وتطبق عليه قوانينها، وهو ما يطلق عليه الإقليم.

3- السلطة السياسية: هي هيئة منظمة تتولى ممارسة السلطة لحكم الشعب، والاشراف عليه ورعاية مصالحه، ولا يشترط فيها أن تتخذ شكلا معينا، وانما تبسط سلطاتها بما لا يسمح بوجود سلطة أخرى منافسة لها[2].

ثالثًا- خصائص الدولة:

تتميز الدولة بخاصيتين أساسيتين هما: تمتعها بالشخصية القانونية المعنوية، والسيادة.

---

[1]- مولود ديدان، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

[2]- **المرجع نفسه**، ص30،38.

1- الشخصية القانونية: يترتب على الاعتراف بالشخصية القانونية للدولة عدة نتائج لعل أهمها ما تعلق بالمجال السياسي وهو تأكيد انفصال الدولة عن أشخاص الحكام وتأكيد وحدتها واستمرارها، فالدولة لا تزول بزوال الرجال (الحكام)، على غرار أن الحكام لا يعملون لحسابهم أو لمصلحتهم الخاصة، وانما لحساب المصلحة العامة.

2- السيادة: يعرف الدكتور "عبد الحميد متولي" السيادة على أنها: "تلك السلطة العليا التي لا نجد سلطة أعلى منها، بل ولا نجد مساويًا أو منافسًا لها في السلطة داخل الدولة". ومعنى ذلك أن السيادة خاصية تنفرد بها السلطة السياسية في الدولة، فهي بذلك أصيلة وعليا لا تستمد من سلطة أخرى وانما تسمو على جميع السلطات.

رابعًا- أشكال الدول:

تنقسم الدول الى نوعين رئيسيين: دول بسيطة أو موحدة، ودول مركبة.

1- الدول الموحدة: يقصد بالدولة البسيطة أو الموحدة الدولة التي تبدو في أبسط صورها ككتلة واحدة، بمعنى وحدة التشريع والقضاء وخضوع الدولة لدستور واحد، غير أن ذلك لا يعني ضرورة وحدة التنظيم الإداري[1].

2- الدول المركبة: يقصد بالدولة المركبة تلك الدول التي يربط بينها نوع من أنواع الاتحاد بحيث تخضع لسلطة سياسية مشتركة. ولا يعني قيام نوع من أنواع الاتحاد أن تتحول تلك الدول بالضرورة الى دولة واحدة، اذ يتوقف الأمر على نوع الاتحاد المتفق عليه.

[1]- سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، ص105.

وتتدرج أنواع الاتحادات من الاتحاد الشخصي الذي يعتبر أضعفها، يليه الاتحاد الاستقلالي، ثم الاتحاد الفعلي، وأخيرًا الاتحاد المركزي الذي يصل الى أعلى درجات القوة، حيث تتحول الدول المنضمة اليه الى دولة اتحادية أو مركزية (فدرالية)[1].

[1]– تحتفظ دول الاتحاد الشخصي والاتحاد التعاهدي بشخصيتها الدولية، بينما تفقد هذه الشخصية في حالة الاتحاد الفعلي والاتحاد المركزي، حيث يعتبر الاتحاد الشخصي والاتحاد الاستقلالي اتحاد بين دول، في حين تتحول دول الاتحاد الفعلي والاتحاد المركزي الى دويلات أو ولايات داخل دولة واحدة.

المحاضرة الثانية: مفهوم المجتمع المدني والمفاهيم ذات الصلة

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الأكثر اثارة للنقاش، وذلك بسبب طابعه المعقد وما يكتنفه من غموض ولما يحتويه من مضامين متعددة، مما يجعل دلالة هذا المفهوم ليست محددة بنفس الشكل بالنسبة للجميع، حتى أن هناك من يعتبره غير قابل للتعريف بشكل مباشر وانما هو قابل فقط للدراسة والتحليل بسبب السيرورة الاجتماعية التي يهتم بها[1].

أولًا- تعريف المجتمع المدني:

نجد أن كلمة "مدني" في اللغة العربية مشتقة من "مدينة" أو "مدنية" أو "تمدن" وهي ضد الصحراوي و البدوي، وبالتالي المجتمع المدني نقيض للمجتمع الصحراوي، الا أن هذا المعنى اللغوي للكلمة غير المقصود اصطلاحًا.

أما اصطلاحًا، نجد "**والزر Walzer**" يعرف المجتمع المدني بوصفه: "ذلك الفضاء الذي ينطوي على ضمان الظروف الكاملة التي تكفل الحياة الاجتماعية الجيدة، فهو ذلك المجال الذي في اطاره يكون البشر شكلًا اجتماعيًا يتواصلون فيه ويرتبطون ببعضهم البعض، بغض النظر عن ماهية هذا الشكل الاجتماعي وكونيته، سواء كان جماعة أو نقابة أو قبيلة أو رابطة دين أو أخوة أو ذكورة، أو أنوثة، انه ذلك المجال والاطار الذي يجتمع فيه الأفراد من أجل تحقيق هدف واحد سام، ألا وهو حب الاجتماع الإنساني"[2] .

في حين عرف "**ميرسكي Mirsky**" المجتمع المدني أنه: "ذلك المجال الذي يخلو من الاستعمال الفردي للسلطة والهيمنة السلطوية الفوضوية، انه ذلك الفضاء

---

[1]- محمد الغيلاني، "**محنة المجتمع المدني، مفارقات الوظيفة ورهانات الاستقلالية**"، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2005، ص ص 5-6.

[2]- Michael Walzer,**The civil society argument**,The good life,New statesman and society,Vol 2,oct 1989,P28.

الذي في اطاره يتفاعل الرجال والنساء في سلسلة كلية متنامية من العلاقات والروابط والمؤسسات المدنية والدينية والاقتصادية والثقافية العامة[1].

كما عرف "**دومينيك كولاس Dominique Colas**" بأن المجتمع المدني يعني "الحياة الاجتماعية المنظمة انطلاقا من منطق خاص بها وخاصة الحياة الجمعوية التي تتضمن دينامية اقتصادية وثقافية وسياسية"[2].

ويرى "**عبد الغفار شكر**" أن المجتمع المدني هو: "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف"[3].

ويعرف "**سعد الدين إبراهيم**" المجتمع المدني بأنه: "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتآخي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية، أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو ارثي"[4].

وقد اصطلح مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية على تعريف المجتمع المدني بأنه: كل التنظيمات غير الحكومية وغير الارثية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتنشأ بالارادة الحرة لأصحابها من أجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن

---

[1]- Yehudah Mirsky,**Democratic Politics, Democratic Culture,** Otbits, Ajournal of world affairs, Vol 37, NO 4, Fall 1993, P 571.

[2]– الموقع الالكتروني :

www.wolton.cnrs.fr/ glossaire/fr glossaire. Société civil، تاريخ التصفح: 26-09-2022، 21:37 سا.

[3]– عبد الغفار شكر، "**المجتمع الأهلي و دوره في بناء الديمقرا طية**"، سلسلة حوارات القرن الجديد، دمشق، دار الفكر، 2003، ص 37.

[4]– أماني قنديل، **تطور المجتمع المدني في مصر**، مجلة عالم الفكر، المجلد 27، العدد 3، 1999، ص97.

مشاعر جماعية ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف"[1].

وان اختلفت تعريفات المجتمع المدني، الا أنه بإمكاننا تحديده في نهاية المطاف على أنه: "مجموعة من التنظيمات الموجودة في المجتمع (جمعيات، نقابات،...)، تعمل بانفصال نسبي عن الدولة ويتحدد هدفها من الديمقراطية والحد من سلطة الدولة القسرية في سبيل تحقيق المصلحة العامة"[2].

ثانيًا- علاقة المجتمع المدني بالمفاهيم ذات الصلة:

يوجد في بعض الأحيان خلط كبير بين مفهوم المجتمع المدني وبعض المفاهيم والمصطلحات كالمجتمع السياسي والمجتمع الأهلي.

- **المجتمع السياسي:** هو مجتمع الدولة والحكومة والسلطة، أي كل ما هو منفصل عن الحكومة وغير تابع لها فهو مدني[3].

- **المجتمع الأهلي:** هو مجتمع تحدده رابطة الدم أو الانتماء العرقي أو الديني أو الطائفي، فهي مؤسسات قرابية ارثية لا تندرج ضمن حيز المجتمع المدني، لأن سلوكها وثقافتها غير مدنيين، والانتماء اليها ارثي غير طوعي[4].

---

[1]- برنامج المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، عن موقع:
www.Ibn Khaldoun .Org /arabic/civil/ ، تاريخ التصفح: 26-09-2022، 20:58 سا.

[2]- آمنة مخانشة، **المجتمع المدني كفاعل أساسي لتحقيق المصلحة العامة في المجتمع-واقع وآفاق-**، مجلة العلوم الإنسانية، ع 44، ديسمبر 2015، ص 554.

[3]- جميل عودة ،" المجتمع المدني : مايقابل المجتمع المدني"، عن موقع: **www.alsabah.com / paper.php§ source akbarsinf – interpage dsid = 30229-22k** =، تاريخ التصفح: 10-10-2022، 13:19 سا.

[4]- عبد الجبار خضير عباس ،" المجتمع المدني المفهوم والظهور العالمي"، عن موقع:
www ahewar.org / debat /show.rt .asp ?aid = 116125-47 k، تاريخ التصفح: 10-10-2022، 13:35 سا.

المحاضرة الثالثة: نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني

أولا- الخلفية التاريخية لنشأة مفهوم المجتمع المدني:

لقد عرفت أوروبا قبل القرن 18 نظامًا اجتماعيًا طبقيًا صارخًا، يتقاسم في اطاره النبلاء ورجال الدين السلطة والمكانة الاجتماعية المستمدة من قوة مرجعيتها الدينية والكنسية، باعتبار الكنيسة المشرع الوحيد للسلطة الزمنية، وسلطة البابا فوق كل السلطات (مطلقة) لأنها منحت له كحق الهي، وبالتالي لا يجوز معارضتها أو تقييدها.

وقد شكلت الأوضاع السائدة في المجتمع الأوروبي آنذاك عائقًا لأي ديناميكية اقتصادية أو اجتماعية بسبب سيطرة الجانب الديني على كافة المجالات، خاصة في ظل ترويج رجال الدين لأفكار مغلوطة مفادها أن قيام الأفراد بأي نشاط ربحي مادي هو بمثابة الخطيئة التي لا تغتفر، الأمر الذي أدى الى كبح حرية الأفراد وكبح أفكارهم وأعمالهم[1].

الا أنه مع نهاية القرن 16 وبداية القرن 17 ومع بروز اتجاهات فكرية وفلسفية (خصوصًا مع بداية عصر النهضة) شهد المجتمع الأوروبي تحولًا في الوعي، وذلك بسبب ما دعت اليه تلك الاتجاهات من ثورة ضد مقومات المجتمع القديم القائم على سيطرة رجال الدين والكنيسة على الحياة بمختلف مجالاتها بما فيها السياسية والفكرية، كما ساهمت بدورها في احداث بذور التغيير الجذري وساعدت على بروز الحركات الاجتماعية وخلصت الأفراد من فكرة الخطيئة وعملت على توسيع التجارة والأسواق وتطوير وسائل الاتصال. وقد صاحب ذلك نمو حركة برجوازية وشروعها

[1]- محي الدين بياضي، **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص ص13-14.

في تشغيل أموالها في الصناعة مما أفضى الى ثورة صناعية استدعت ضرورة البحث عن أسس نظام حكم قادر على تنظيم الحياة الجديدة وحماية مصالح الطبقة البرجوازية وتكريس الحرية الفردية، وهو ما تجسد في بروز قانون 22 ديسمبر 1789 الذي أقرته الثورة الفرنسية، والقاضي لأول مرة بالحق في انشاء الجمعيات، والتي أصبحت تعرف عند الغرب بالمجتمع المدني[1].

ثانيًا- تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي:

أ- مفهوم المجتمع المدني في الفكر الكلاسيكي:

ترجع جذور المجتمع المدني الى الفكر السياسي والفلسفي الغربي القديم، وتحديدًا الى عهد الفيلسوف اليوناني "أرسطو"، حيث أشار اليه باعتباره دولة المدينة ولم يميز في فلسفته السياسية بين المجتمع والدولة فهما واحد[2]. وعلى ذلك لم يتبلور مفهوم المجتمع المدني في صيغته الاصطلاحية السياسية الا خلال القرنين 17 و 18 في سياق نظرية الحق الطبيعي و العقد الاجتماعي، التي عبر روادها عن اعلان القطيعة مع النظام القديم (أزمنة العصور الوسطى)، والقول بنظام جديد يقوم على أسس تتمحور حول أفكارهم[3]، تكون الحرية والمساواة والاستقلال أهم مقوماته.

لقد بلورت نظرية الحق الطبيعي والعقد الاجتماعي مفاهيم جديدة مهدت لطرح مفهوم المجتمع المدني (كالسيادة- الملكية- المواطنة- الديمقراطية)، ومن بين أهم

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص15-16.

[2]- خالد جاسم إبراهيم حسن الحوسني، **الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة -جمعيات النفع العام- دراسة حالة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012-2013، ص26.

[3]- محي الدين بياضي، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

فلاسفة العقد الاجتماعي الذين تناولوا مفهوم المجتمع المدني: توماس هوبز، جون لوك، جون جاك روسو، وآدم فيرغسون.

- **المجتمع المدني عند توماس هوبز (1588-1679):** يعتبر المفكر الانجليزي "توماس

هوبز" أول مفكر جاء بتوجه جديد لمفهوم المجتمع المدني، فقد حدده في منتصف القرن 17م بأنه المجتمع المنظم سياسيًا عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد، ونجد أن "توماس هوبز" كان متأثرًا بأفكار "مكيافيلي" فيما يتعلق بفطرة وطبيعة الانسان، حيث فسر أن الانسان حيوان شهواني يحيى بدون حاكمية دولة أو قانون تعاقدي مما يهدد حياته باستمرار، كما أن الأخلاق لا يمكنها أن تحمي الانسان من أخيه الانسان لأن "الكل ضد الكل"[1]، وبالتالي يستلزم الخروج من هذه الوضعية المساواة بين الأفراد المتعاقدين، وخضوعهم الارادي لشخص معنوي (الدولة)، و يكشف "هوبز" في هذا السياق عن ضرورة التشريع والقانون من أجل استقامة حال البشر، وبذلك يمثل تصوره عن العقد الاجتماعي حلقة في تطور المجتمع المدني، اذ تقوم نظريته على فكرة وجود الدولة لا المجتمع المدني، واندماج هذا الأخير مع الدولة لا يتحقق في نظره الا بواسطة قوة الدولة[2] (السلطة المطلقة للحاكم والتنازل المطلق للمحكوم).

- **المجتمع المدني عند جون لوك (1632-1704):** يعد "جون لوك" من أكثر مفكري

---

[1]- حياة مدان، **حول مفهوم المجتمع المدني**، قسم علم الاجتماع، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، ص1.

[2]- كلثوم زعطوط، الأزهر ضيف، **مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 33، مارس 2018، ص42.

مدرسة العقد الاجتماعي اهتمامًا بمفهوم المجتمع المدني[1]، ويناقض "لوك" "هوبز" في فكرة السلطة المطلقة للحاكم والتنازل المطلق للمحكوم، لأن التعاقد الاجتماعي في نظره هو نفي للعبودية والخضوع، بل يمكن أن تعزل هذه السلطة المطلقة اذا خالفت العقد الاجتماعي ومست حرية المواطنين وممتلكاتهم وحياتهم دون وجه حق، وبذلك وضع "جون لوك" المجتمع المدني في مرتبة المراقب للدولة وجعله مصدرًا لشرعيتها، كما يمكن للمجتمع المدني حسبه أن يمارس سلطة العزل المنظم عن طريق الانتخابات الدورية بدلًا من العصيان العنيف، وفي المقابل من واجب أفراد المجتمع المدني طاعة السلطة الحاكمة ما دامت ملتزمة بعناصر عقدها الاجتماعي معهم. فحسب "جون لوك" من واجب الدولة أن تضمن للمواطن المساواة أمام القانون، الحرية، الاندماج، والملكية، والا لهم الحق في التمرد والعصيان بمقتضى المجتمع المدني[2].

- **المجتمع المدني عند جون جاك روسو (1712-1788):** اكتسبت فكرة المجتمع المدني

في القرن 18 معنى مغايرا مع جون جاك روسو، كونها تشير الى موقعها الوسيط بين مؤسسات السلطة وبقية المجتمع، حيث اعتبر روسو المجتمع المدني صاحب السيادة باستطاعته صياغة إرادة عامة يضاهي فيها الحكام والمحكومين[3]. فالمجتمع المدني عند روسو هو مجتمع المواطنة، حيث الحرية السياسية كاملة والتي تعني

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص42.

[2]- حياة مدان، **مرجع سبق ذكره**، ص2.

[3]- عنصر العياشي، **ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجًا**، مجلة انسانيات، العدد 13، الجزائر، أفريل 2001، ص63.

مشاركة الجميع في الحكم سواءا كانوا حكاما أو محكومين، وبذلك نجد أن نظرة روسو للمجتمع المدني مختلفة، حيث يرى أن العقد الذي تنشأ بموجبه الدولة يعكس تنازل الكل اذ تصبح السلطة للجميع والسيادة ملك للشعب [1].

- **المجتمع المدني عند آدم فرجسون (1723-1816):** يرجع الفضل بشكل مباشر في انتشار مصطلح المجتمع المدني الى كتاب الفيلسوف الاسكتلندي التنويري آدم فرجسون المعنون بـ "مقال في تاريخ المجتمع المدني، الصادر عام 1767م، والذي حدد تحول وانتقال مسيرة الانسان من الحياة البربرية الهمجية الى الحياة المتمدنة أو المتحضرة أو المهذبة على حد تعبيره عبر ثلاث مراحل للتطور الثقافي الاجتماعي كالتالي[2]:

المرحلة الأولى: هي المرحلة الوحشية التي كان يتصرف فيها الانسان وفق منطق الغريزة الحيوانية الخالصة.

المرحلة الثانية: هي المرحلة البربرية التي ظهرت فيها الملكية الخاصة، حيث ظهر المجتمع التجاري القائم على المصلحة الذاتية وتحقيق الثروة.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة المجتمع المدني الذي ظهرت فيه الروابط الاجتماعية الراقية وتحكمه الأخلاق، وتسود فيه نظم سياسية حرة وغير مستبدة، لذا تمثل هذه المرحلة الحضارة في جانبها المتمدن.

ولا يعتبر فرجسون المجتمع المدني متميزًا ومنفصلًا عن الدولة، حيث يرى ضرورة أن يكون كليهما شيئًا واحدًا متماثلًا، فالمجتمع المدني حسبه هو ذلك النمط من

---

[1]- أماني قنديل، **تطور المجتمع المدني في مصر**، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 3، مارس 1999، الكويت، ص48.

[2]- Ferguson: **An Essay on the history of civil society**, Ed. Duncan Forbes, Edinburgh, 1966.

النظام السياسي الذي ينظم ذاته بواسطة الحكومة المنظمة وقواعد القانون والدفاعات العسكرية الحصينة مثلما كان واقع في الحضارتين الرومانية واليونانية كونهما تشكلان نموذجين مهمين ومثاليين مقارنة مع المجتمعات المدنية المعاصرة كبريطانيا.

ان حرص فرجسون على حماية المجتمع المدني من تسلط الدولة وتراجع مشاركة المواطنين في الحياة العامة جعله يطرح تساؤلات عن كيفية حماية المجتمع المدني نفسه من خطر عسكرة نظامه السياسي، ليجد جوابا مفاده خلق تنظيمات المجتمع المدني الطوعية المستقلة وتطويرها، وبذلك يحافظ على روحه المدنية ويخفف من سلطان الدولة.

ولم يكن فرجسون راغبا في تأسيس وإقامة الدولة أو المجتمع المدني على أساس العقد، بل اعتقد أن الازدهار والحرية لم يكونا أبدًا نتيجة قرار واع وانما يعتبرهما نتائج غير مقصودة للفعل الإنساني، ليعد بذلك قانون النتائج غير المتوقعة أحد اسهامات فرجسون المهمة في نظريات المجتمع المدني، كونه تمكن من استخدامه كوسيلة للتقدم الاجتماعي[1].

[1]–جون اهرنبرغ: **المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة**، ترجمة: علي حاكم صالح، حسن ناظم، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2008، ص ص 186–189.

المحاضرة الرابعة: المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث

- **المجتمع المدني عند هيجل (1770-1831):** عرف هيجل المجتمع المدني في كتابه "فلسفة الحق" على أنه: "رابطة للأفراد كأعضاء في عمومية شكلية وذلك بواسطة حاجاتهم، ثم بواسطة النظام الحقوقي كأداة للحفاظ على أمن الأفراد وعلى ملكياتهم كنظام مفروض من خارجهم ينظم مصالحهم الخاصة والعامة"[1].

جاء هيغل لنقد فلاسفة العقد الاجتماعي، فالمجتمع المدني حسبه هو مجتمع الحاجة، يتحرك فيه الأفراد لاشباع حاجاتهم بكل حرية، وهو يتوسط الأسرة والدولة، فأساس المجتمع المدني حسبه عدم قدرة الأفراد على الاكتفاء بذواتهم، ثم علاقات الاعتماد المتبادل، ثم تلازم المجتمع المدني مع الدولة[2].

وبالنسبة لهيجل، فان المجتمع المدني هو مجموع الروابط القانونية والاقتصادية التي تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم، الأمر الذي يشكل تقدمًا نوعيًا مقارنة مع حالة الطبيعة الخام، غير أن مضمونه الحقيقي لا يوجد الا في الدولة كون أن المجتمع يظل على مستوى المجتمع المدني مجتمع المصالح الفردية والمشاريع الخصوصية (مجتمع الانقسام والتملك الفردي والصراع) ولا يجد خلاصه الا في الدولة[3].

ويتضمن المجتمع المدني حسب هيجل ما يلي:

- منظومة الحاجات
- تنظيم العدالة (القضاء والشرطة)
- التعاونيات الأهلية والهيئات الحرفية

---

[1]- عزمي بشارة: **المجتمع المدني دراسة نقدية**، ط6، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص156.

[2]- كلثوم زعطوط، الأزهر ضيف، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

[3]- محي الدين بياضي، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

غير أن ما يقال حول فلسفة هيجل الخاصة للمجتمع المدني أنها عكست تقييمه لأحوال المجتمع الألماني في بداية القرن 19 قبل أن تتحقق وحدته، حيث اعتبر هيجل أن خروج المجتمع الألماني من أزمته يرتبط بظهور الدولة الواحدة التي ترشد وتقود تطوره[1].

- **المجتمع المدني عند ماركس (1818-1883):** رغم التأثر الكبير للمفكر الألماني كارل

ماركس بفلسفة هيجل، الا أن تصوره للعلاقة بين المجتمع المدني والدولة كان مغايرًا لتصور هيجل، وذلك رغم توافقهما حول نشأة وتطور المجتمع المدني ومكوناته الأساسية، وهو ما يتضح في رفضه فكرة الفصل بينهما، حيث اقترح ماركس طرحًا جديدًا بدل المجتمع المدني قابلًا للتحليل "مفهوم الطبقة". بعبارة أخرى فقد شخص ماركس المجتمع المدني في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنى الفوقية (بما فيها من دولة ونظم وحضارة ومعتقدات)، أي أن المجتمع المدني عند ماركس هو مجال للصراع الطبقي وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة.

ويتفق مفهوم المجتمع المدني عند ماركس في المعالم العريضة مع البنية التحتية، غير أن هذا المفهوم لم يعد كافيًا كأداة تحليلية حسب رأيه، وعلى ذلك انتقل الى مستوى آخر من التحليل من خلال استخدامه لمفهومي البنية التحتية والبنية الفوقية، محاولًا بذلك تحديد الأسس المادية والأيديولوجية المؤطرة للوجود المجتمعي[2].

---

[1]- جهيدة شاوش اخوان، **واقع المجتمع المدني في الجزائر "دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجًا"**، أطروحة دكتوراع علوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص61.

[2]- جهيدة شاوش اخوان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص61-62.

- **المجتمع المدني عند أنطونيو غرامشي (1891-1937):** خضع الفكر الماركسي عمومًا ونظرية المجتمع المدني خصوصًا لتطوير جدي على يد الفيلسوف الإيطالي "أنطونيو غرامشي"، الذي تقوم فكرته الأساسية على أن المجتمع المدني ليس فضاءًا للتنافس الاقتصادي –مثلما يعتقد هيغل وماركس– بل فضاءًا للتنافس الأيديولوجي[1].

ويعني "غرامشي" بالمجتمع المدني: "الهيمنة الثقافية والسياسية، حيث تمارس الطبقة الاجتماعية هيمنتها على كامل المجتمع كاحتواء أخلاقي للدولة"، بمعنى آخر يمكن تلخيص ذلك عبر المعادلة التالية: **الدولة= المجتمع السياسي+ المجتمع المدني**، لتكون بذلك العلاقة بين هذين الأخيرين علاقة جدلية تستمد الدولة عبرها المشروعية من المجتمع المدني من خلال عمل آليات السيطرة والتحكم والتوجيه من جهة، وعبر الاقناع والقبول والرضى من جهة ثانية، ويتم ذلك عبر أجهزة وتنظيمات الدولة التي تسعى لاستمرار فعاليتها وشرعيتها بهدف الوصول والتأثير على هيئات المجتمع المدني المستقلة نسبيًا عن الدولة (النقابات، المؤسسات الدينية،...)، والتي يمارس المجتمع المدني عبرها نشاطاته وفعالياته على مختلف الأصعدة ومحافظًا في نفس الوقت على سمته الخاصة (مدنيته)[2].

وقد اعتبر "غرامشي" المجتمع المدني جزءًا من البنية الفوقية (المجتمع المدني+ المجتمع السياسي)، وظيفة الأول (المجتمع المدني) الهيمنة الثقافية والأيديولوجية، ووظيفة الثاني (المجتمع السياسي) السيطرة والاكراه[3].

---

[1]- عزمي بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 150.

[2]- كريم أبو حلاوة، **إشكالية نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره؛ وتجلياته في الفكر العربي المعاصر**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الثقافي، جامعة دمشق، (د س)، ص ص76-78.

[3]- أماني قنديل، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

المحاضرة الخامسة: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي

يعتبر مصطلح "المجتمع المدني" من المفاهيم الغربية التي حاول الفكر العربي نقلها وتكييفها مع بيئة الثقافة العربية، ويشير العديد من المفكرين الى أن المفهوم غير جديد على الفكر العربي رغم أنه ظهر بمسميات أخرى غير مسمى المجتمع المدني، وهو ما يتجلى في فكر ابن خلدون في سياق حديثه عن الفصل بين العمران البشري والسياسة المدنية والسياسة الشرعية، وكذلك في طروحات وقضايا فكر النهضة العربية الحديثة عند رفاعة الطهطاوي، وخير الدين التونسي، وبدرجة أقل في كتابات جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، وعبد الرحمان الكواكبي،... وغيرهم ممن اهتموا بقضايا النهضة والحكم على غرار بنى المؤسسات والهيئات الاجتماعية المستقلة نسبيًا عن الدولة من دون ذكر صريح لمصطلح المجتمع المدني الذي لم يتم استخدامه قبل سبعينات القرن الماضي[1].

وفي مقابل ذلك، يرى البعض الآخر أن التعرف على مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي جاء نتيجة الاهتمام الكبير بمؤلفات المفكر الإيطالي "أنطونيو غرامشي" خصوصًا والفكر اللبيرالي عمومًا، الأمر الذي يعني عدم تعامل الفكر العربي مع المفهوم قبل تلك الفترة.

ويتركز انتقاد البعض لمفهوم المجتمع المدني على مستوى المصطلح على أساس أن المجتمعات العربية عرفت المنظمات الأهلية منذ قرون عدة، كما أنه تم استخدام هذا المصطلح في الأدبيات العربية للدلالة على ما تم تسميته المجتمع المدني عند

[1]– جهيدة شاوش اخوان، **مرجع سبق ذكره**، ص70.

الغرب، وذلك رغم أن المجتمع الأهلي أكثر دلالة من المجتمع المدني الذي لا تتعدى دلالته في اللغة العربية على مجتمع المدينة مقابل مجتمع الريف[1].

لقد عرف مفهوم المجتمع المدني تداولًا كبيرًا في الوطن العربي خاصةً في البلدان التي تبنت مشروع التحول الديمقراطي (كالجزائر، تونس، ومصر،...)، غير أن الاستخدام الواسع له من قبل تيارات مختلفة كرس الغموض والتشتت وصعوبة تأصيله النظري وذلك بسبب الانتقائية والتحيز في استخدامه كل حسب حاجته مما كرس الاضطراب والفوضى وعدم صياغة وتأصيل فكر اجتماعي وسياسي رصين انحاز عن مستولى فهم المصطلح ومدلولاته بل امتد ليشمل المواقف العربية المختلفة تجاه هذا المفهوم المتراوحة بين متقبل مؤمن بكونية حركة العولمة ووحدة اتجاهاتها، ورافض ينكر إمكانية قيام مجتمع مدني عربي اطلاقًا بحجة تعارض قيم المجتمع المدني مع القيم الإسلامية، ومعترض يعتبر مفهوم المجتمع المدني وليد تجارب وظروف مغايرة لتلك التي مرت بها المجتمعات العربية، في حين اقتصر رفض البعض من المفكرين على المصطلح أو التسمية ذاتها داعين للبحث عن بدائل تتناسب مع الخصوصية التاريخية والثقافية لمجتمعاتنا العربية الإسلامية[2].

عمومًا، ما يمكن قوله بخصوص المجتمع المدني في الفكر العربي هو أنه رغم شيوع استخدام هذا المصطلح في الخطاب الفكري والسياسي العربي الا أنه يعاني من الخلط والاختلاف وضعف التأصيل النظري وذلك رغم اهتمام وبحث العديد من المفكرين حوله أمثال: سعد الدين إبراهيم، برهان غليون، أماني قنديل،...وغيرهم،

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص71.

[2]- جهيدة شاوش اخوان، **مرجع سبق ذكره**، ص72.

حيث أن تلك الجهود لم ترق الى مستوى وضع معالم نظرية علمية عربية، أو خلق تيارات أو مدارس تؤطر الاختلاف والتنوع ضمن اتجاهات علمية واضحة، وانما بقيت جهودًا فردية مشتتة تجعل صعوبة العثور على نماذج ممثلة لمواقف الفكر العربي المعاصر تجاه مفهوم المجتمع المدني على عكس الحال بخصوص الفكر الغربي[1].

[1]– **المرجع نفسه**، ص73.

المحاضرة السادسة: خصائص ووظائف المجتمع المدني

يتميز المجتمع المدني بمجموعة من الخصائص يمكن ادراجها فيما يلي:

أ- الطوعية: الطوعية من كلمة التطوع أو الطواعية، وتعني أن هذه التنظيمات جاءت بناءًا فقط على رغبة أصحابها المشتركة بكامل حرياتهم وارادتهم في القيام بتلك النشاطات بعيدًا عن أي شكل من أشكال الضغط الخارجي سواءًا كانت سياسية أو غيرها، وذلك خدمةً للصالح العام والمجتمع ككل.

ب- عدم الانتماء الى السلطة الحاكمة: ويقصد بذلك أن تتميز تنظيمات المجتمع المدني بالاستقلالية التامة عن الدولة، وأن لا تسخر في خدمة مصالحها السياسية بأي شكل من الأشكال لا من قريب ولا من بعيد لذلك تسمى جمعيات المجتمع المدني في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بالمنظمات غير الحكومية (ONG).

الا أنه تجدر بنا الإشارة الى أن استقلالية المجتمع المدني عن الدولة لا يعني مفهوم النقيض أو الخصم وانما عدم التبعية، اذ في كثير من الأحيان لا بد من وجود علاقة شراكة وتعاون بين الطرفين ولن يكون ذلك الا في وسط ديمقراطي والا تتأزم الأمور.

جـ- التنظيم: تخضع هيئات المجتمع المدني في اطار بنائها أو القيام بمهامها الى قوانين معينة تفتح لها المجال في حرية التأسيس من جهة وتخضع لها في المهام المنوطة بها من جهة أخرى، مما يجعلها مختلفة ومتميزة عما عرفته المجتمعات العربية الإسلامية في السابق (العشيرة، القبيلة،...).

د- خدمة الصالح العام: تعتبر خدمة الصالح العام الهدف الرئيسي الذي تنشأ وتتأسس هيئات المجتمع المدني لأجله، اذ يجب أن تجعل جميع خدماتها للمجتمع

ككل أو على الأقل تستهدف فئة معينة من حيث تقديم مختلف الخدمات الإنسانية والاجتماعية (رعاية أشخاص معاقين أو معوزين، الطفولة المسعفة، محو الأمية، العنف ضد المرأة، حقوق الانسان، الثقافة والفنون،...الخ)، كما يجب أن تكون بعيدة في ذلك كل البعد عن السعي وراء المصالح الذاتية أو الطموح في الوصول الى السلطة.

هـ- عدم السعي الى السلطة: تكون الكثير من الأهداف التي سطرها المجتمع المدني في جوهرها منتقدة للعديد من الأعمال الحكومية قصد تحقيق خدمة الصالح العام، وذلك لا يعني بالضرورة سعيها للوصول الى السلطة عكس ما نجد عليه واقع الأحزاب السياسية.

ن- الاعتماد على الأساليب السلمية: بحيث يتوجب على منظمات وهيئات المجتمع المدني عدم اللجوء الى أي شكل من أشكال العنف في تحقيق أهدافها فهي من جهة تتمتع بحق الاحتجاج على سياسة معينة في مجال ما والحق في الضغط على أي جهة لخدمة الصالح العام، ومن جهة أخرى فهي ملزمة بأن تمارس هذه الحقوق والضغوطات بشكل سلمي يلم بكل معاني التحضر كونها مثال يقتدى به في تهذيب السلوك العام معتمدة في ذلك على عدة طرق كالحوار، ابداء الرأي بشفافية وتحضر، الاعتماد على مختلف وسائل الاعلام والاتصال،...)، على غرار نشر قيم التضامن والتسامح، والابتعاد عن كل شكل من أشكال زرع الحقد والكراهية بين الأفراد فيما بينهم أو بينهم وبين السلطة، وأي تنظيمات تخالف هذه المبادئ يستحيل ادراجها

ضمن هيئات المجتمع المدني كونها بذلك تعارض أمن واستقرار المجتمع، وبالتالي تكون ضد الأهداف النبيلة والسامية التي يحملها المجتمع المدني على عاتقه[1].

كما يحظى المجتمع المدني بأهمية كبيرة بحكم الأدوار المنوطة به ووظائفه التالية:

أ- تحقيق النظام والانضباط في المجتمع: بحيث يعتبر المجتمع المدني أداة لضبط سلوك الأفراد والجماعات والتعامل فيما بينهم، ويكفي هنا الإشارة الى أن كل منظمة أو هيئة من هيئات المجتمع المدني تضع مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة انضمامه وعضويته فيها، ويعتبر التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطًا لقبولهم واستمرارهم في تلك الهيئات.

ب- تحقيق الديمقراطية: من أهم الوظائف التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية حاملة قيم الديمقراطية القائمة على احترام قيم النزوع للعمل الطوعي والعمل الجماعي وقبول الاختلاف والتنوع بين الأفراد وإدارة الخلاف بوسائل سلمية قائمة على الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية وما يترتب عن ذلك من تأكيد قيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات[2].

جـ- التنشئة الاجتماعية والسياسية: تعتبر منظمات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية، حيث تقوم بتزويد أعضائها بقدر من المهارات والفنون التنظيمية والثقافة السياسية الديمقراطية بحكم ما يتلقونه ويمارسونه من تنظيم

---

[1]- زبير غزالة، **المجتمع المدني في الجزائر "الجمعيات نموذجًا"**، مجلة التنمية البشرية، العدد 10، مارس 2018، ص ص260-263.

[2]- حسام شحادة، **المجتمع المدني**، دمشق (سوريا)، بيت المواطن للنشر والتوزيع، 2015، ص22.

الاجتماعات والحوار والمنافسة التي لا تتاح عادة في نطاق الأسرة أو المدرسة أو العمل، وبالتالي غرس ثقافة ديمقراطية قائمة على مبادئ التسامح والتعايش السلمي، فضلًا عن الشعور بالثقة في النفس وتقبل الحلول الوسط والتضامن والتعاون مع الغير لتحقيق الغايات المشتركة وتجاوز الاهتمامات الخاصة والمصالح الشخصية الضيقة، هذا على غرار مساهمة المجتمع المدني في التنشئة الاجتماعية من خلال رفع مستوى وعي المجتمع بذاته وترسيخ مبادئ المبادرة التطوعية والمشاركة في تنمية المجتمع ورعاية شؤونه وبث روح الانتماء والمسؤولية لدى المواطن تجاه مجتمعه[1].

د- تنظيم التعبير عن الرأي العام والمشاركة الفردية والجماعية: يمثل المجتمع المدني قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام والمجال السياسي عل حد سواء، الا أنه لا يمكن للفرد مواجهة الدولة وتحقيق مصالحه والتعبير عن آرائه على نحو فردي، وانما من خلال عضويته في تنظيمات سياسية كالأحزاب ومهنية كالنقابات واجتماعية كالجمعيات وثقافية كالأندية والروابط الفكرية، التي تمكنه من التعبير عن رأيه وتصون مصالحه وتحقق المصالح الخاصة من خلال تحقيق المصلحة العامة[2]. كما يسمح وجود المجتمع المدني بفتح قنوات للأفراد من أجل عرض آرائهم ووجهات نظرهم والتعبير عن مصالحهم بكل حرية وسلمية حتى لو كانت تتعارض مع الحكومة وسياساتها، مما يؤدي الى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة وبأنهم غير مقيدين

[1]- جهيدة شاوش اخوان، **مرجع سبق ذكره**، ص74.

[2]- **المرجع نفسه**، ص76.

أثناء ممارستهم الأعمال التطوعية بل محميون ومشجعون من طرف الحكومة على التحرك المستقل دون الاعتماد عليها، وذلك خدمة للمجتمع[1].

هـ- تجميع المصالح: يقصد بوظيفة تجميع المصالح تلك المواقف الجماعية لمؤسسات المجتمع المدني من القضايا والتحديات التي تواجههم وتمكنهم من التحرك جماعيًا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم، وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية وسائر المنظمات الدفاعية[2].

ن- الوساطة والتوفيق: ويقصد بهذه الوظيفة توسط هيئات المجتمع المدني بين الحكومة والشعب من خلال توفير قنوات الاتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية من خلال التعبير والتمثيل والتحدث باسم جماعات معينة، حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني تلك الوظيفة التنظيمية من خلال مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب التي عادة ما تكون متعارضة ومتضاربة وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها الى فئات محددة قبل ايصالها الى الحكومة. فاذا ما تم غياب تلك الوظيفة التنظيمية يؤدي ذلك الى عجز الحكومة وارتباكها في التعامل مع الكم الهائل من المطالب المختلفة لمصالح الجماعات والأفراد المتعارضة في المجتمع، مما يؤدي الى انحياز سياساتها للبعض دون الآخر واختلال التوازن بين المواطنين، وبالتالي تهديد نظام الدولة واسقرارها بسبب تمرد وعصيان الفئات المهمشة والمظلومة ضد الحكومة وضد الفئات المتميزة. وبالتالي، نجد أن وظيفة المجتمع المدني هنا تتعدى حماية المواطنين في مواجهة الحكومة فقط الى حماية الحكومة ذاتها من

---

[1]- حسام شحادة، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

[2]- **المرجع نفسه**، ص23.

خطر التعرض للاضطرابات والاحتجاجات العنيفة، على غرار وقاية المجتمع ككل من الانقسام والصراع والتفكك[1].

و- حسم الصراعات وحلها: تنظم هيئات المجتمع المدني الصراعات الاجتماعية ولا سيما تلك المتعلقة بعلاقاتها مع الدولة وتحولها من صراعات دموية الى صراعات معنوية سلمية رمزية[2]، وتجنب بذلك مؤسسات المجتمع المدني بتلك الوسائل الودية بين القوى الاجتماعية والسياسية الكثير من المشاكل وتسهم في توطيد وتقوية أسس التضامن الاجتماعي من خلال الحوار والتفاوض، ومن ثم الوصول الى حلول وسط تقر بحقوق ومصالح الجميع[3].

ي- ملء الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها: شهد العالم مع ثمانينيات القرن العشرين ظاهرة انسحاب الدولة من العديد من الأدوار والوظائف التي كانت تقوم بها سابقًا ولا سيما تلك المتعلقة بمجالات النشاط الاقتصادي وتوفير خدمات التعليم والعلاج، كونها أصبحت تشكل عبئا ثقيلًا لا تستطيع تحمله بسبب حدة أزمة الديون وعجزها عن سدادها وعجزها في الوقت نفسه عن أداء أدوارها التقليدية التي انسحبت من تحملها(الأزمة الاقتصادية والمالية)، تاركة بذلك فراغًا يحتاج لشغله من أجل أداء تلك الوظائف والا تعرض المجتمع للانهيار، وهنا كان لا بد من تحرك المجتمع المدني وسده لذلك الفراغ، على غرار وجود حالة أخرى تتعلق بالغزو

---

[1]- عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية من القرن التاسع عشر الى اليوم "دراسة مقارنة"**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص ص92-93.

[2]- جهيدة شاوش اخوان، **مرجع سبق ذكره**، ص77.

[3]- حسام شحادة، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

والاحتلال أو الحرب الأهلية التي يمكن فيها كذلك اختفاء دور الدولة وعجزها عن أداء وظائفها في المجتمع[1].

ز- **توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين:** تمثل وظيفة المجتمع المدني الأساسية الدفاع عن المصالح الخاصة المشتركة لفئات معينة، الا أن ذلك لا يمنع من مساعدتها للمحتاجين وتقديم خدمات خيرية واجتماعية تستهدف الفئات الضعيفة المهمشة في المجتمع. وتتنوع تلك المساعدات بين مساعدات مالية وأخرى خدماتية (كبناء المدارس، المستشفيات، مساعدة الأرامل والأيتام وضحايا الكوارث والمعوقين من خلال إقامة مراكز الرعاية الاجتماعية أو إقامة دورات تدريبية مثل الخياطة أو الحلويات التقليدية،...الى غير ذلك[2].

ر- **التنمية الشاملة:** تبرز أهمية المجتمع المدني في الاستثمار البشري وليس المادي فقط، حيث يتم من خلال منظماته وهيئاته تنمية وتطوير المهارات والقدرات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة، حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية مقابل تلقيها المساندة والدعم الحكومي للقيام بهذا الدور[3].

---

[1]- ناهد عز الدين، **المجتمع المدني**، سلسلة موسوعة الشباب السياسية رقم 5، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2000، ص22.

[2]- ناهد عز الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

[3]- **المرجع نفسه**، ص22.

المحور الثاني: طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

المحاضرة السابعة: أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

يفترض الاطار النظري للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني استقلالية هذا الأخير عن الدولة، غير أن هذه الاستقلالية نسبية وليست مطلقة، ويرجع ذلك لسببين: يتعلق السبب الأول بوجود مساحة مشتركة بين المجتمع المدني والدولة بها عدد من المنظمات، أما السبب الثاني فيتعلق بجميع العلاقات العضوية والوظيفية التي تتطلب التخلي عن جزء من الاستقلالية من أجل التوصل الى حلول ترضي الطرفين، وبالتالي فان الاستقلالية المطلقة ليست ممكنة ولا تعد من مصلحة الطرفين لتشابك العلاقات بينهما وتعقدها[1].

ان الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني أنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة أو انفصال كامل، اذ نجد وظائف مشتركة يعتبر فيها المجتمع المدني أداة مساعدة للدولة كالتنمية الاقتصادية والاجتماعية واشباع الاحتياجات الأساسية وضبط سلوك الأفراد والجماعات، غير أن الدولة تنفرد ببعض الوظائف لامتلاكها سلطة استخدام القوة المادية لحفظ النظام العام[2]. فالدولة والمجتمع المدني واقعان متلازمان فلا وجود للمجتمع المدني من دون حماية الدولة له، ولا بناء للمجتمع المدني من دون بناء الدولة، فالدولة تستمد من المجتمع المدني قيمها وسياساتها، في حين تمثل الدولة الاطار الذي يحتضن ويؤطر حركة المجتمع المدني ونشاطه.

---

[1]– رمزي أحمد مصطفى، **الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني، الإسكندرية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2008،ص57.

[2]– محمود قرزيز، مريم يحياوي، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات والتغيير، عن موقع:
http://www.abhatoo.net.ma/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%، تاريخ التصفح: 05-12-2022، 20:44 سا.

وعمومًا يمكن التطرق لصور العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني فيما يلي[1]:

أ- **التنسيق:** حيث تسعى مؤسسات المجتمع المدني الى التأثير في الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع، ويتوقف ذلك على وزن كل منظمة وقوتها ودرجة التنسيق فيما بينها وما تعتمد عليه من وسائل مباشرة (كالاتصال بالمسؤولين والمرشحين الانتخابيين) أو وسائل غير مباشرة (كشن الحملات الإعلامية للتأثير على الرأي العام).

ومن جهة أخرى فان نجاح السياسات العامة القطاعية سواء كانت تعليمية أو صحية أو بيئية أو ثقافية،....أو غيرها تتطلب تنسيقًا كبيرًا بين القطاعات الحكومية المعنية من جانب وهيئات المجتمع المدني ذات نفس الاهتمام من جانب آخر، كالتنسيق مثلا بين منظمات حقوق الانسان والجهاز القضائي بشأن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان، أو التنسيق بين جمعيات حماية البيئة ووزارة البيئة،...الخ، وذلك من أجل تبادل المعلومات والمشورة والتعاون.

ب- **التنافس والصدام:** وهو ما قد يحدث بالنسبة لمنظمات حقوق الانسان التي قد تصطدم بالدولة بشأن تقييم بعض الممارسات الحكومية، كما قد تلجأ بعض جماعات المصالح الى تنظيم احتجاجات ضد السياسات الحكومية كمطالبة العمال برفع الأجور أو تحسين ظروف العمل.

جـ- **اختراق الدولة للمجتمع المدني:** حيث تتولى الحكومة تعيين مجالس إدارة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بدلًا من انتخابهم، وتختار القيادات من بين الأشخاص الموالين لها خصوصًا بالنسبة للمؤسسات ذات القواعد الشعبية الواسعة،

[1]- ناهد عز الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص40.

وبالتالي تظهر خطورة تحول هؤلاء القادة الى أعضاء في الحكومة يستفيدون منها ويمارسون سلطة على أعضاء الجماعة لصالح تنفيذ أهداف الدولة وأوامرها، كما قد تسعى الحكومة الى الحاق منظمات المجتمع المدني بالوزارات الحكومية واعتبارها مجرد امتداد لها دون السماح لها بالوجود المستقل مع التجكم الكامل في تأسيسها وتمويلها وحلها وهو ما يضمن صدور كافة القرارات مؤيدة للحكومة غير عابئة برأي الأعضاء. وبالتالي يصبح المجتمع المدني كيانا بلا معنى أو مضمون حيث يفقد استقلاله ويعجز عن الحركة والابداع والمبادرة، بينما تصبح الحكومة المصدر الوحيد للمبادرات والتغيير بما يهدد سياسات التنمية بالفشل لأنها لم تحقق أحد الشروط الهامة لنجاحها من خلال تمكين الأفراد والجماعات واشراكهم في عملية صنع سياسات التنمية. وهذا وضع غير طبيعي لأن علاقة الدولة بالمجتمع المدني ليست علاقة تنافس وصراع وانما علاقة تعاون ومشاركة وتكامل ومع ذلك كثيرا ما نجد علاقة التنافس والصدام في البلاد غير الديمقراطية وتلك التي تمر بمرحلة انتقال نحو الديمقراطية.

وما يجب التأكيد عليه هو أن نشأة منظمات المجتمع المدني يمكن أن تحمل في طياتها أنماطا مختلفة من العلاقة مع الدولة، حيث يمكن أن تكون هذه المنظمات مكملا للدولة، أو بديلا لها، زائدا عنها، رقيبا عليها، أو مجرد حارس لمصالحها، أو واجهة لها أمام المجتمع الدولي[1].

[1]– رمزي أحمد مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص58.

المحاضرة الثامنة: العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

أولًا- العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الفكر الغربي:

ساهمت تنظيمات المجتمع المدني بدرجة كبيرة في تفعيل الديمقراطية لدى البلدان الغربية وذلك بفضل استقلالية المجتمع المدني عن الدولة. ويمكن النظر الى علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الفكر الغربي من خلال ثلاث مراحل:

- الأولى تمتد هذه المرحلة من مكيافيلي حتى الثورة الفرنسية، وكان مطلب المجتمع المدني فيها اتحاد القاعدة الاجتماعية مع البنية السياسية لتشكيل الجسد الاجتماعي، بهدف اقصاء الكنيسة عن الحياة العامة واستقلال الدنيوي عن السماوي.
- بعد الثورة الفرنسية كان هدف المجتمع المدني استقلال المجتمع عن الدولة.
- في القرن العشرين إيجاد مساحات تلاق مع الدولة لتحقيق الرفاه للإنسان.

ويرى "جون كين" أن انشغال الفكر الغربي بضرورة إيجاد نقطة التوازن بين الدولة والمجتمع أنتج خمس صيغ لطبيعة المجتمع المدني وعلاقته بالدولة:

- الأولى، كما يمثلها "هوبز" وآخرون ترى أن مهمة الدولة هي الانقلاب على مجتمع الطبيعة غير الآمن واحلال "المجتمع المدني" مكانه، وهو مجتمع يتماهى مع الدولة وتكون هي الأساس فيه.
- الثانية، ويمثلها "جون لوك وكانط والتنوير الاسكتلندي، ويرى المجتمع المدني حالة طبيعية، وأن مهمة الدولة ليست الانقلاب عليه، وانما المحافظة عليه ورعايته وتطويره.
- الثالثة، تؤكد أن الدولة شر لابد منه، ويجب مقاومتها والحد من سلطانها الى الحد الأدنى.

- الرابعة، المنظور الهيجلي الذي يرى الدولة مكملة للمجتمع المدني، ولكنها عابرة له وقوامة عليه، وشرط لاعطائه البعد الأخلاقي والعمومي.
- خامسا وأخيرًا، المفهوم الذي يرى أهمية استقلالية المجتمع المدني عن الدولة، وأهميته لكف غلوائها والحد من سلطانها، بل كذلك للحد من هيمنة الأغلبية الشعبية ضد الأفراد والأقليات. ويمثل هذا المنظور كل من توكفيل وجون ستيوارت ميل[1].

ثانيًا- العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الوطن العربي:

يعتبر موضوع إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية من أهم الإشكاليات الكبرى التي اهتمت بها الدراسات السياسية، والتي أفرزت اتجاهين رئيسيين يميزان في تحليل علاقة الدولة بالمجتمع المدني العربي بين ما هو كائن وما يجب أن يكون.

- **علاقة الدولة والمجتمع المدني العربي: ما هو كائن**

تكشف العديد من الأدبيات السياسية التي اهتمت بهذا النوع من الدراسات أن واقع المجتمع المدني العربي مجرد واجهة لاصلاحات شكلية اعتمدتها النظم السياسية العربية لضمان الاستمرار والاستقرار لنخبها الحاكمة، وهو ما أشار اليه "عابد الجابري" في كتابه الديمقراطية وحقوق الانسان حينما قال: " وهكذا فالدولة، أعني السلطة الحاكمة هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج اليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ، هذه الدولة تبتلع المجتمع المدني فلا

[1]- محمد مرسي، **بين الدولة والمجتمع المدني**، عن موقع:
https://www.ida2at.com/between-the-state-and-civil-society/، تاريخ التصفح: 15-12-2022، 17:00 سا.

تترك مجالًا لقيام مؤسسات خارج الدولة، فكل المؤسسات هي امتداد للمؤسسة الأم: الدولة"[1].

وهو ما ذهب اليه الدكتور "حسنين توفيق إبراهيم" في كتابه النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، حيث اعتبر أن تحليل واقع المجتمع المدني في الدول العربية يقود يبين ضعف دور هذا الأخير، وذلك بسبب نزوع الدولة نحو الهيمنة عليه والحد من استقلاليته، وتدخلها المستمر في شؤونه من خلال فرض الكثير من القيود السياسية والأمنية والإدارية والمالية عليه، مما يحد من فاعليته ويجعله مجرد امتداد للمؤسسات الرسمية في العديد من الحالات[2].

كما اعتبرت الدكتورة " ثناء فؤاد عبد الله" أن جوهر مشكلة المجتمع المدني العربي تتركز في انتشار سلطة الدولة في كل مجالات الحياة المجتمعية في اطار مشروع شمولي لدولنة المجتمع. ولذلك فقد اعتمدت في علاقتها مع المجتمع المدني على ثلاث مسارات ساهمت في اضعاف فعالية مؤسسات هذا الأخير كالتالي:

- القضاء على المعارضة السياسية أو اضعافها.
- اخضاع المؤسسات الاجتماعية من أجل خدمة مصالح الدولة.
- القضاء على الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني الحديث كالنقابات العمالية، المؤسسات الدينية،...الخ.

ويعكس غياب قيام علاقة صحيحة بين الدولة والمجتمع المدني في الوطن العربي مسألة جوهرية تتمثل في مشكلة بناء الدولة التي تعاني أزمة حقيقية، تتمثل أبرز

---

[1]- محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الانسان**، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص110.

[2]- حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص18.

ملامحها في عدم اكتمال بنائها المؤسسي، وضعف وهشاشة مؤسساتها رغم تضخمها، وشخصنة الدولة في شخص الحاكم، على غرار غلبة الطابع التسلطي الاستبدادي على أجهزة الدولة وسياساتها[1]. فالمجتمع المدني لا يمكن أن ينمو ويتطور الا في ظل دولة ديمقراطية، وهو ما تفتقده الحالة العربية التي تسودها الأنظمة التسلطية المسيطرة والمهيمنة على جميع الفواعل بما فيها تنظيمات المجتمع المدني، وذلك من خلال اعتمادها على مداخيلها الريعية (شراء السلم الاجتماعي)، لتصبح بذلك علاقة زبونية، بمعنى آخر صارت تنظيمات المجتمع المدني في الحالة العربية خادمة للسلطة غير مدافعة عن الشعب ، مما أدى الى اضعاف هذه التنظيمات وفقدانها للفاعلية اللازمة.

- **علاقة الدولة والمجتمع المدني العربي: ما يجب أن يكون**

تشكل الدولة والمجتمع المدني واقعان متلازمان، تستمد الدولة قيمها وقواها وسياساتها من المجتمع المدني، في حين تمثل الدولة الاطار الذي يحتضن ويؤطر حركة المجتمع المدني ونشاطه، فالعلاقة بينهما هي علاقة تكاملية يحتاج كل منهما الآخر لضمان فاعليته في المجتمع، وهو ما أغفلته الكثير من الأدبيات العربية التي رأت أن كلًا منهما يلغي الآخر وأن العلاقة بينهما علاقة تضاد وتنافر. فالمجتمع المدني العربي حسب الدكتورة "ثناء فؤاد عبد الله" واقع تحت حصار ثلاثي:

- الدولة التي لا تثق بالمجتمع
- الميراث الثقافي الذي يحد من قدراته

[1]- حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص231-232.

– التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي لا تسمح للمجتمع المدني بحرية الحركة[1].

وعليه تتطلب وضعية العلاقة اللاتكافئية بين الدولة والمجتمع المدني في الوطن العربي القائمة على سيطرة الدولة ضرورة العمل على إعادة صياغة العلاقة بينهما بما يحقق نوعًا من التوازن.

معوقات تطوير العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الوطن العربي:

من أبرز المعوقات التي تجعل العلاقة بين الطرفين (الدولة والمجتمع المدني) غير متوازنة تلك القيود التي تضعها الدولة للحد من حرية تنظيمات المجتمع المدني في الوطن العربي، والمتمثلة فيما يلي:

– قيود قانونية وسياسية على حرية تشكيل الأحزاب السياسية ونشاطها (كالمؤتمرات– مصادر تمويلها– اتصالاتها الخارجية) مما أسهم في تهميش دورها في الحياة السياسية.

– الفجوة بين الحكم وأحزاب المعارضة لغياب الحوار وسيادة التوتر والتأزم.

– تدخل الدولة في شؤون النقابات المهنية بهدف السيطرة عليها والحد من نشاطها السياسي، والذي قد يصل في بعض الأحيان الى حظر الاضراب وتجريمه واستخدام القوة لفضه ومحاكمة من شارك ودعا اليه.

– قيود متعلقة بالجمعيات (تشكيلها– مجال عملها – تمويلها) مما يجعلها لا تخرج عن الحدود التي رسمتها لها الدولة.

[1]– ثناء فؤاد عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ص282–287.

– عنصر التمويل الذي تعتمد النظم الحاكمة عليه في السيطرة على المجتمع المدني، وكذا اعتماد المحسوبية في اشراك بعض قوى المجتمع المدني في عملية صنع القرار، على غرار لجوءها الى تعميق الخلافات والانقسامات داخل أحزاب المعارضة.

هذا بالإضافة الى بعض المظاهر الأخرى المرتبطة بالمجتمع المدني في الوطن العربي، والتي تحد من فاعليته، ويمكن توضيح تلك المظاهر فيما يلي:

– غياب أو ضعف التماسك الداخلي لتنظيمات المجتمع المدني (كثرة الانشقاقات والانقسامات).

– عنصر التمويل الذي تستغله الدولة لفرض سيطرتها على تنظيمات المجتمع المدني، مما يفقدها استقلاليتها ويجعلها مجرد امتداد لأجهزة الدولة.

– تأثير التكوينات الاجتماعية التقليدية في تنظيمات المجتمع المدني وكذا المجتمع السياسي (العشائرية والقبلية والطائفية)، الأمر الذي ساهم في اضعاف الدولة وتقوية العصبة.

– غياب الديمقراطية الذي يعد أكبر عائق مساهم في سيطرة الدولة على تنظيمات المجتمع المدني في الوطن العربي[1].

[1]– عنترة بن مرزوق، **إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية**، ص ص51–53.

المحور الثالث: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي

المحاضرة التاسعة: مفهوم التحول الديمقراطي وأهم مراحله

أولًا- تعريف التحول الديمقراطي:

يشير لفظ التحول لغةً الى التغير أو النقل، فيقال حوَل الشيء أو غيَره أو نقَلهُ من مكان الى آخر أو غيَرهُ من حال الى حال[1].

ويقابل كلمة التحول في اللغة الإنجليزية كلمة « Transition » التي تعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو من مرحلة أو مكان معين الى حال أو مرحلة أو مكان آخر[2].

وتعد عملية التحول « Transition » المرحلة الأولى للتحول نحو النظام الديمقراطي، وهي فترة انتقالية تمتد بين مرحلة تقويم دعائم نظام سياسي سابق وتأسيس نظام سياسي لاحق.

وتتعدد التعريفات المقدمة لمفهوم التحول الديمقراطي، ومن أهمها:

التحول الديمقراطي هو "ذلك التغير في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي سواء باتجاه الديمقراطية أم بالاتجاه المعاكس، وهو يفترض الانتقال من حال الى آخر، من خلال مجموعة من التفاعلات المستمرة التي تشمل الجوانب القيمية والتجسيدات العملية"[3].

ويعرف "روستو" التحول الديمقراطي بأنه "عملية اتخاذ قرار تساهم فيها ثلاث قوى ذات مواقع مختلفة، هي النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، ويحاول

---

[1]- إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، القاهرة، مطبعة مصر، 1960، ص216.

[2] - **Webster´s New English Dictionary**, London: Long Man, 1990, P.548. a&

[3]- نظام بركات، "**الأحزاب العربية ودورها في التحولات الديمقراطية**"، (القاهرة: (د.د.ن)، 2000)، ص272.

كل طرف اضعاف الأطراف الأخرى، وتتحدد النتيجة في النهاية وفقًا للطرف المتغير في هذا الصراع"[1].

بينما يعرفه "شمبيتر" بأنه "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أم امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادًا أو موضوعات لم تشملهم من قبل، أي هو عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي الى نظام ديمقراطي مستقر".

ومن خلال التعاريف السابقة، يمكن الوصول الى تعريف شامل للتحول الديمقراطي الذي يقصد به "عملية تعني الانتقال من نظم ذات طبيعة سلطوية أو شبه سلطوية الى أخرى ديمقراطية، ويعني هذا بدوره تطبيق عدة خطوات أو تبني عدة سياسات تؤكد هذا التحول من أهمها: احترام الدستور، وسيادة القانون، ووجود مجلس تشريعي منتخب انتخابًا حرًا ونزيهًا، واستقلال القضاء وحرية الصحافة والاعلام والتعددية السياسية والحزبية وفعالية المجتمع المدني واحترام حقوق الانسان"[2].

ثانيًا- مراحل التحول الديمقراطي:

ان التحول الديمقراطي عملية معقدة تتكون من مراحل متعددة، يمكن التمييز بينها من الناحية النظرية الا أنها متداخلة فيما بينها واقعيًا، وهي كالتالي[3]:

---

[1]- بلقيس أحمد منصور، "الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن: 1991-2001"، (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003)، ص24.

[2]- ايمان حسن، **المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي "اطار نظري ومفاهيمي"**، ط2، (البحرين: معهد البحرين للتنمية المستدامة، 2017)، ص46.

[3]- **المرجع نفسه**، ص47.

1- مرحلة انهيار النظام السلطوي: لا يشترط في هذه المرحلة أن يعقب انهيار النظام السلطوي حدوث تحول للنظام الديمقراطي، اذ يمكن أن يكون التحول لنظام سلطوي آخر.

2- مرحلة اتخاذ قرار التحول الديمقراطي (مرحلة إقامة النظام الديمقراطي): وهي المرحلة التي يحدث فيها التحول عندما يتكيف النظام مع المطالب والإصلاحات الجديدة، وتعد هذه المرحلة من المراحل المهمة في عملية التحول الديمقراطي لأن النظام فيها يقف على الحافة فإما أن يستكمل عملية التحول الديمقراطي أو يرتد الى النظام السلطوي، وتشهد هذه المرحلة حالة من التحول الليبرالي الذي يعد مقدمة للتحول الديمقراطي، اذ نجد تنازلات معينة من قبل القيادة السياسية الحاكمة مع الحفاظ على السمات الرئيسية للنظام السلطوي القائم، وفي نهاية هذه المرحلة يصبح من الصعب تبرير احتكار السلطة من قبل القيادة السياسية الحاكمة، كما يترتب عليه مطالب الشعب بمرحلة أعلى من مراحل التحول الديمقراطي.

3- مرحلة التماسك الديمقراطي (مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي): يتخلص في هذه المرحلة النظام السلطوي من جميع مؤسساته القديمة، ويحل محلها مؤسسات جديدة تعزز النهج الديمقراطي، ويسود الاعتقاد لدى الفواعل السياسية بحتمية الديمقراطية من أجل استمرار النظام وبقائه.

4- مرحلة النضج: وهي أعلى مراحل التحول الديمقراطي ويطلق عليها « Consolidation » بمعنى ترسيخ، حيث تتضمن عمليتين مستقلتين ولكنهما مترابطتان وهما الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية (توفير الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية).

المحاضرة العاشرة: أسباب التحول الديمقراطي وأهم أنماطه

تتم موجات التحول الديمقراطي في اطار تداخل شديد الترابط بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية التي يمكن تناولها فيما يلي[1]:

أ- **العوامل الداخلية:** تتمثل أهم العوامل الداخلية الدافعة لعملية الديمقراطية فيما يلي:

1- انهيار شرعية النظام السياسي السلطوي: يرتبط عادة انهيار شرعية النظام السياسي السلطوي بفشل هذا النظام في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أو بسبب تغير منظومة القيم في المجتمع واتجاهها نحو رفض النظم السلطوية أو عدم تقبلها، وتجدر بنا الإشارة هنا الى عدم ارتباط هذا العامل بالضرورة بعملية التحول الديمقراطي، فقد يستمر النظام بالحكم رغم فقده للشرعية.

2- التغير في ادراك القيادة والنخب السياسية: حيث تعد القيادة السياسية من أهم العوامل الدافعة لاتخاذ قرار التحول الديمقراطي من عدمه، وكذا نجاحه من فشله.

3- الثقافة السياسية: حيث تلعب الثقافة السياسية دورا حاسما في تحديد اتجاه وسرعة التحول الديمقراطي.

4- درجة النمو الاقتصادي: حيث يمكن للنمو الاقتصادي أن يؤدي الى تعبئة اجتماعية تقود الى تعبئة سياسية تؤدي الى التحول نحو الديمقراطية.

5- نمو المجتمع المدني: يؤدي المجتمع المدني دورًا مهمًا في دفع النظام السياسي نحو تبني عملية التحول الديمقراطي وتوسيع مساحة الحقوق والحريات المدنية والسياسية.

---

[1]- ايمان حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص48-49.

ب- العوامل الخارجية: يرى الكثيرون أن للعوامل الخارجة عن مجال سلطة الدولة الأثر في احداث التحول الديمقراطي، نذكر من أهمها:

1- التغير في النظام الدولي: بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام العالمي بدأت تتبنى سياسات تتعلق بالدفاع عن حقوق الانسان ونشر القيم الثقافية المرتبطة بالديمقراطية الحزبية، وذلك بدعوى حكاية القيم الغربية الديمقراطية من الإرهاب، وقد لجأت في سبيل تحقيق ذلك الى استخدام القوة العسكرية (أفغانستان والعراق مثلًا)، كما لجأت الى الربط بين المساعدات الاقتصادية وبين تحول النظم السلطوية نحو الديمقراطية.

2- المنظمات الدولية: تمارس المنظمات الدولية خاصة صندوق النقد والبنك الدوليين دورًا مهمًا في تحول النظم السلطوية نحو الديمقراطية، عن طريق الربط بين المساعدات الاقتصادية ومعدل الإصلاحات السياسية في النظم السياسية السلطوية أو حديثة التحول نحو الديمقراطية.

3- ظاهرة العدوى: في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات ازداد تأثير الدور الخارجي في احداث التحولات الديمقراطية في عديد من النظم السياسية، حيث شكل سقوط النظم الشمولية أو السلطوية في كثير من دول العالم عاملًا محفزًا للمطالبين بالديمقراطية في النظم المشابهة الأخرى.

المحاضرة الحادية عشر: أنماط ومؤشرات التحول الديمقراطي

أولًا- أنماط التحول الديمقراطي:

للتحول الديمقراطي أنماط متعددة يمكن حصرها فيما يلي[1]:

1- التحول من أعلى: تلعب النخبة السياسية دورًا حاسمًا في هذا النمط خاصة في الأنظمة السلطوية، حيث تتم عملية الانتقال الديمقراطي بمبادرة من داخل النظام دون تدخل من جهات أخرى، ويتسم هذا النمط بنوع من الخداع ومن ثم عدم التأثير الجوهري على المسار الديمقراطي.

2- التحول عن طريق التفاوض: تتم عملية التحول الديمقراطي بدرجة أساسية عن طريق مبادرات مشتركة بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة، ولن تحدث في هذا النمط مؤشرات الترسيخ الديمقراطي الا اذا تضمنت المرحلة الانتقالية مفاوضات واتفاقيات بين نخب النظام التسلطي ونخب المعارضة، مما قد يقود الى ديمقراطيات محدودة.

3- التحول من أسفل (من خلال الشعب): يعد هذا النمط من أكثر الأنماط اتسامًا بالعنف (احتجاجات واضرابات غير المنظمة- أعمال العنف للقوى الاجتماعية الرافضة للوضع القائم)، فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط وتشرع في الإصلاحات المطلوبة واحتواء الأزمة منعا لتفاقم الوضع.

4- نمط التدخل الأجنبي: يحدث هذا النمط اذا كانت هناك تدخلات وضغوط من جانب أطراف أجنبية (الشكل العسكري)، على غرار تأثير نفوذ الدول والمؤسسات الدولية المانحة للاعانات الاقتصادية في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة.

---

[1]- ايمان حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص49-50.

ثانيًا- مؤشرات التحول الديمقراطي:

حدد "**صمويل هنتنجتون**" و"**كينث بولن**" مجموعة من المؤشرات يمكن من خلالها معرفة مدى حدوث تحولات ديمقراطية في نظام سياسي ما، من أهمها ما يلي[1]:

أ- انتخابات حرة ونزيهة: لا يمكن الحديث عن وجود تحول ديمقراطي بدون وجود انتخابات حرة، نزيهة وشفافة ، وهناك مجموعة من العناصر التي يمكن من خلالها الحكم على شفافية الانتخابات من عدمها متمثلة في: حرية الانتخابات- سلامة الانتخابات- نزاهة الانتخابات.

ب- بناء المؤسسات الديمقراطية: يعد وجود المؤسسات الحديثة في النظام السياسي من بين مؤشرات التحول الديمقراطي ذلك كون مستوى المؤسسية في المجتمع معيار أساسي للديمقراطية، كما أن غياب المؤسسات يعوق من الوصول الى ديمقراطية حقيقية.

ج- حرية الرأي والاعلام: تعد حرية الرأي والاعلام مؤشرًا هامًا من مؤشرات التحول الديمقراطي، وتعني حرية الرأي قدرة الفرد على اظهار أفكاره بلا مانع في جميع المجالات سياسية أو دينية، أو غيرها. أما حرية الاعلام فيقصد بها ألا تكون هناك رقابة من قبل السلطة السياسية على جميع وسائل الاعلام بما فيها من تلفاز، وراديو، وصحف، ومواقع التواصل الاجتماعي،... وغيرها، واعتبارها قناة من قنوات المشاركة السياسية والتعبير عن الاتجاهات السياسية وتكوين الرأي العام.

د- سيادة القانون: تعد سيادة القانون مؤشرًا هامًا من مؤشرات التحول الديمقراطي، كما يشكل غيابه عائقًا أمام التحول الديمقراطي، حيث يقصد به مجموعة القواعد

[1] - Kanneth Bollen, Samuel Huntington, **Issues in the Comparative Measurement of Political Democracy**, American sociological review, Vol.3, April 1979, PP. 577 - 587.

التي تنظم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع يلتزم بها الحاكم والمحكوم معًا. وتعد سيادة القانون الضمانة الأساسية لحقوق الأفراد وحرياتهم في مواجهة تعسف السلطة وكفالة المساواة بينهم، ولا يمكن قيام الديمقراطية بأي شكل من الأشكال في ظل غياب سيادة القانون.

المحاضرة الثانية عشر: علاقة المجتمع المدني بالتحول الديمقراطي

برزت علاقة المجتمع المدني بعملية التحول الديمقراطي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين تزامنًا مع بداية الموجة الديمقراطية الثالثة، وقد اعتبرت العديد من الدراسات المجتمع المدني قاطرة لعملية التحول الديمقراطي، انطلاقًا من وجود ربط بينه وبين العديد من الكيانات الوسيطة التي تتفاعل مع السلطة التنفيذية، لا سيما جماعات المصالح، وفي هذا الاطار قدم "روبرت بوتنام" دراسة بعنوان « Making Democracy Work » اهتم فيها بالسؤال عما يجعل الديمقراطية تعمل أو لا تعمل، واختتمها بتأكيد أن الديمقراطية تعمل بشكل أفضل في المناطق أو الدول التي يوجد فيها مجتمع مدني قوي، أي مستوى عال من التعاون الاجتماعي القائم على التسامح والثقة والمشاركة[1].

ويمكن تحديد مداخل دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي من خلال مستوى تحليل أساسي يتمثل في دراسة وظائف المجتمع المدني وذلك على النحو التالي[2]:

أ- القدرة على الحشد والتعبئة الشعبية:

تتمثل أبرز وظائف منظمات المجتمع المدني في القدرة على تمثيل المجتمع، وهو ما يبرز من خلال الوقوف على مدى ديمقراطية المنظمة نفسها من خلال إعمال القواعد الديمقراطية، ودرجة رضا أعضائها، وقدرة المنظمة على ترجمة أهدافها التي حددها أعضائها.

[1] - For more details look: Robert D. Putnam, **Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy**, (New Jersey: Princeton University Press, 1993).

[2]- ايمان حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص56-58.

ويظهر دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي من خلال قدرته على تمثيل المواطنين وتفعيل أطر مشاركتهم ومسؤوليتهم المجتمعية، كما تبرز مقومات وركائز دوره من خلال موقعه في هيكل العلاقة بين الدولة والمجتمع من جهة، وقدرته على النفاذ الى الشرائح الدنيا بين المواطنين من جهة أخرى.

ويتطلب نجاح وفعالية هذا الدور ضرورة توفر شرط أساسي يتمثل في تحرك المجتمع المدني لنشر القيم المدنية (كالمشاركة والمواطنة)، والتي تعد مدخلًا أساسيًا لتأسيس مجتمع ديمقراطي.

ب- ضمان وتعزيز ثقافة سياسية ومدنية داعمة للتحول الديمقراطي:

يتطلب إرساء قواعد الديمقراطية وتكريسها الارتقاء بالثقافة السياسية للمجتمعات لتصل الى مستوى الممارسة العملية لأسس الديمقراطية ومبادئها المتمثلة في تداول السلطة، واحترام الرأي الآخر، والاستعداد لقبول الحلول الوسطية والتوافقية، الأمر الذي يأتي ضمن مهام وأنشطة منظمات المجتمع المدني. تلك القيم يمكن وضعها في اطار ما يعرف بـ "الثقافة المدنية" التي تشير الى "المشاركة وتوفر الثقافة الاجتماعية، والتعاون والتفاعل بين أفراد المجتمع"، ويشير العديد من الباحثين في هذا الصدد الى وجود علاقة ارتباطية بين الخصائص المميزة للثقافة المدنية وقدرات المواطنين والمجتمع المدني على التأثير في السياسات والمجتمع.

وتجدر بنا الإشارة هنا الى نقطة جوهرية تتعلق بالتأثير الواضح والكبير للعوامل الخارجية (الدور الدولي) في دعم دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطيّ، فقد كان لتنامي قيم الديمقراطيّة والتعددية واحترام حقوق الإنسان بوصفها أبرز شعارات العولمة أثره الواضح في تزايد دور المنظمات الأهلية

التطوعية في ترسيخ هذه القيم، والعمل على نشرها في مجتمعاتها المحلية، كما أنّ تفاعلات المنظمات الدولية غير الحكومية وعلاقاتها بالمجتمع المدني على المستوى النظري فرضت نفسها بوصفها فاعلاً دوليًّا على الساحة الدولية، بالقدر الذي لم تعد الدول فقط هي الفاعل الوحيد والمتحكم في مسارات الكثير من التفاعلات، فقد كان لانتهاء الحرب الباردة وبداية عالم النظام العالمي الجديد أثره الواضح في انطلاق ما يسمى بـ "المجتمع المدني العالمي".

وترتبط قدرة المجتمع المدني على دفع عملية التحول الديمقراطيّ بمكونات البيئة المحيطة، ودرجة فاعليته وقدرات منظماته القائمة، ففي البلدان التي تشهد بدايات عملية التحول الديمقراطيّ، يبدو أنّ الحركات الاجتماعية أكثر فاعلية من المنظمات غير الحكومية الدفاعية؛ نظرًا لقدرتها على حشد التأييد الجماهيري والضغط على الحكومة من أجل التغيير، بالمقابل عندما تكون هناك ديمقراطية قوية ومترسخة تصبح المنظمات غير الحكومية الدفاعية والحقوقية أكثر فاعلية وتأثيرًا.

ويمكن أنّ تتزايد أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطيّ بناءً على سعي النظام الديمقراطيّ الوليد لتدعيم أركانه، فالتحوّل الديمقراطيّ الناجح يرتبط بمدى

قدرة النظم الديمقراطيّة على تحسين أوضاع أفرادها في مختلف المجالات، من توفير الاستقرار السياسي، والأمان الوظيفي، والأمن الغذائي، والخدمات الصحية والتعليمية، ويمكن في هذا الصدد التعويل على مؤسسات المجتمع المدني، لاسيما المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات الأهلية، حيث تؤدى دورًا بارزًا في تدعيم الديمقراطيّة من خلال سد العجز الذي يعاني من دور الدولة في ظل سياسات

الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، ومن خلال بناء وعي شعبي، وسياسي وثقافة مدنية وديمقراطية.

المحور الرابع: المجتمع المدني في الجزائر

المحاضرة الثالثة عشر: المجتمع المدني في الجزائر

عرفت الساحة السياسية في الجزائر مفهوم المجتمع المدني في النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي، رغم أن الجزائريين قد عرفوا تجربة جمعوية محدودة في ظل الحكم الاستعماري في بداية القرن الماضي، اقتصرت على أبناء بعض المدن الكبرى وتركزت حول العمل الثقافي والرياضي قبيل بروز الحركة الوطنية بمطالبها السياسية ممثلة في ثلاث تيارات أساسية: التيار الإصلاحي السياسي (مجموعة الشبان الجزائريين)، والتيار الإصلاحي الديني (جمعية العلماء المسلمين)، والتيار الثوري السياسي (الحزب الشيوعي الجزائري)[1].

وبعد حصول الجزائر على استقلالها في 05 جويلية 1962 تم الشروع مباشرة في بناء الدولة الوطنية وذلك باختيار النهج الاشتراكي والقيام بعملية تأميم جميع القطاعات وربط قيادة الدولة بالحزب الواحد وحل جميع الجمعيات والتنظيمات ودمجها بالاتحادات التابعة للحزب الحاكم، ليصبح بذلك الانتماء للتنظيمات والاتحادات مشروط بموافقة قيادات الحزب ووفق الانخراط فيه، وذلك نتيجة تصورات الأجهزة التنفيذية للدولة آنذاك التي ارتأت ضرورة ادماج التنمية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التربوية، والثقافية في طبيعة النظام السياسي المتبع[2].

لقد عرف المجتمع المدني الجزائري خلال هذه الفترة مرحلتين متباينتين:

1- مرحلة الأحادية الحزبية (1962- 1989): تميزت هذه المرحلة بالنظام الأحادي والتوجه الاشتراكي، ولم تحقق الجزائر في هذه المرحلة أي ادماج للمجتمع في العملية السياسية حيث وصفت بمرحلة التراجع والغياب، وذلك نتيجة الرقابة

---

[1]- حياة مدان، **مرجع سبق ذكره**، ص5.

[2]- محمد الصالح بوعافية، **دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر 1999-2009**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2016-2017، ص124.

الصارمة التي أخضعها التشريع على التنظيمات التي سمح بقيام بعضها ، وبالتالي افراغ الحياة الجمعوية التي تعتبر همزة وصل بين الدولة والمجتمع من محتواها، وهو ما ساهم في توسيع الهوة بين السلطة والمجتمع[1].

2- مرحلة التعددية الحزبية (منذ 1989): في ظل الظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بالنظام السياسي الجزائري، لعل أبرزها ما تعلق بالأزمة الاقتصادية العالمية وانهيار أسعار البترول سنة 1986، عاش المجتمع الجزائري أزمة مجتمعية متشابكة اقتصادية سياسية ثقافية،...الى غير ذلك، على غرار الضغوط الدولية الخانقة على الدولة الجزائرية بسبب ارتفاع نسبة الديون الخارجية ومطالبة صندوق النقد الدولي الحكومة بإعادة الهيكلة الاقتصادية والقيام بإصلاحات جذرية في جميع القطاعات، وما رافقها من تدني القدرة الشرائية للمواطن وتفشي ظاهرة البطالة وانتشار الفقر، مما أفضى الى تأزم الوضع وتذمر شعبي كبير وقيام احتجاجات شعبية ضخمة في 05 أكتوبر 1988، خرج على اثرها آلاف المواطنين الى الشارع في موجة من الغضب والعنف والشغب، معبرين بذلك عن رفضهم لأساليب تسيير الأزمة، وانتشار الفساد والمحاباة وتبديد المال العام نتيجة الظروف الاجتماعية الناجمة عن الإصلاحات المتخذة، كما عبروا عن رفضهم للنظام القائم وتطلعهم الى الحرية والديمقراطية، وقد شكلت تلك الأحداث السبب الرئيسي في دخول الجزائر عهد التعددية والانفتاح السياسي بتبني دستور 23 فيفري 1989 الذي كرس ضمان الحريات الفردية والجماعية والحقوق المدنية والسياسية، وحرية التعبير والصحافة، وحرية التنظيم وتشكيل الجمعيات، كما تم صدور قانون الجمعيات ذات الطابع

[1]- محمد الصالح بوعافية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص127-128.

السياسي سنة 1989، وقانون الجمعيات سنة 1990، لتشهد بذلك الجزائر أول تجربة اجتماعية جمعوية علنية معترف بها، أو كما أطلق عليها فترة ولادة وانبعاث المجتمع المدني الجزائري الحديث، والتي أفرزت تأسيس كم هائل من الجمعيات ذات الطابع المحلي والوطني[1].

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص128-129.

المحور الخامس: علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر

المحاضرة الرابعة عشر: علاقة الدولة بالمجتمع المدني في الجزائر

يكشف واقع التنظيمات المدنية وتفاعلاتها مع الدولة في الجزائر أن علاقة المجتمع المدني بالدولة في الجزائر مطبوعة بطابع هيمنة الدولة القوية وصاحبة الإمكانيات والسلطة على المجتمع المدني الضعيف والمتشتت والمنقسم على ذاته والفاقد للامكانيات، وقد ساهم في تحديد تلك العلاقة مجموعة من العوامل نذكر منها[1]:

- **حداثة المجتمع المدني الجزائري مقارنة بالسلطة القائمة:** لم يعرف المجتمع المدني تطورًا ملحوظاً الا مع انفتاح الجزائر على التعددية السياسية مع بداية التسعينات مقابل سلطة قائمة منذ عقود.

- **قوة الدولة في مقابل ضعف المجتمع المدني:** تملك مؤسسات الدولة إمكانيات مادية ومالية وحتى معنوية كبيرة تؤهلها للسيطرة والتحكم في أي تنظيم وطني يعمل خارجها، في مقابل ذلك نجد أن أغلب تنظيمات المجتمع المدني الجزائري لا تكاد تتوفر على الحد الأدنى من الإمكانيات المالية والمادية لتمارس نشاطها باستقلالية.

- **الدولة هي الممول الرئيس لأغلب تنظيمات المجتمع المدني:** تفتقد أغلب تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر القدرة على التمويل الذاتي وذلك لسببين رئيسيين، يعود السبب الأول الى ضعف قاعدتها الشعبية، أما السبب الثاني فيرجع الى القيود الكبيرة من طرف الدولة على حريتها لجمع التبرعات والهبات والمساعدات المالية من المجتمعين المحلي والدولي، مما جعلها تابعة في تمويلها لهذه الأخيرة التي تسيطر عليها وعلى جميع قراراتها، الأمر الذي يجعل العلاقة بين الدولة

[1]- منير مباركية، **علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011، ص ص416-418.

وتنظيمات المجتمع المدني علاقة شراكة سلبية بدل أن تكون إيجابية في التكفل بالقضايا المطروحة.

– **التدخل والتضييق الذي تمارسه الدولة على بعض التنظيمات المدنية:** تستخدم الدولة الجزائرية أدوات قانونية وسياسية واقتصادية مختلفة للتدخل في نشاطات التنظيمات المدنية والتأثير على قراراتها والتضييق عليها، الامر الذي مكنها من ضبط قوة المجتمع المدني والإبقاء عليه ضعيفا لضمان عدم تهديد مصالحها ومعارضة قراراتها وسياساتها.

– **الوضع الأمني الذي عرفته البلاد مع بدايات المجتمع المدني:** أعطى الوضع الأمني الذي عرفته الجزائر حيزا كبيرا ونوعا من الشرعية للدولة للتضييق على المجتمع المدني بمختلف تنظيماته، حيث ساهم ذلك بشكل غير مباشر في نمو هياكل قانونية أكثر حزمًا لضغط الحكومة على تلك التنظيمات.

– **طبيعة النظام السياسي الجزائري:** رغم توفر بعض عناصر الديمقراطية الشكلية الا أن النظام السياسي الجزائري لا يزال في مرحلة التحول الديمقراطي بسبب بعض الممارسات غير الديمقراطية السائدة، وعليه فان العلاقة بين المجتمع المدني والدولة تتسم بهيمنة وسيطرة الدولة حفاظا منها على بعض المكاسب (مع الظهور بمظهر الحكومة الديمقراطية)، وذلك لفارق السلطة والقوة بينهما التي تعطي دفعًا ودعمًا معنويًا للنظام الحاكم.

– **مجتمع مدني غير ديمقراطي:** يتسم عدد كبير من تنظيمات المجتمع المدني بخصائص غير ديمقراطية، اذ تشهد أغلبها صراعات على المراكز القيادية وحركات

انشقاقية وغياب التداول على السلطة، الأمر الذي يعطي في كل مرة مبررا للسلطة للتدخل فيها، وحسم الخلاف لصالح الطرف الذي يبدي استعدادا وولاءا تاما لها.

- **عدم ثقة النظام السياسي في تنظيمات المجتمع المدني:** يشهد النظام السياسي الجزائري على غرار الأنظمة السياسية العربية الأخرى أزمة ثقة إزاء تنظيمات المجتمع المدني المختلفة، مما أدى الى اعتبار تلك الأنظمة أن السماح بانشاء مؤسسات المجتمع المدني لا يعد حق من حقوق المواطن وانما هبة تمنحها لمن تشاء ومتى تشاء، وتقوم بسحبها اذا توفر لها اعتقاد بأن عمل هذه المؤسسات سيجلب لها متاعب معينة.

- **انتشار المنظمات غير الحكومية التابعة للحكومات:** تشهد المجتمعات المدنية في الدول العربية تحول عديد المنظمات غير الحكومية الى منظمات تابعة بشكل شبه كلي الى الحكومات، مما أثر بشكل كبير على استقلالية التنظيمات المدنية وسهل مهمة سيطرة الدولة عليها.

لقد أدت العوامل السابقة الذكر إلى تكون علاقة شديدة التعقيد والغموض بين المجتمع المدني والدولة، اذ يغلب عليها طابع تدخل الدولة وهيمنتها، وتحالفها الطوعي أو الإكراهي مع المجتمع المدني، ويمكننا القول أن وضع المجتمع المدني في الجزائر مميز، فهو ليس ليبراليا ومستقلا تماما، كما أنه لا يخضع بأكمله لسيطرة وتحكم الدولة، ولكنه يظل عرضة لتدخلاتها ومحاولاتها ترويضه متى اقتضى الأمر ذلك.

والخلاصة أنه رغم الانفتاح على تنظيمات المجتمع المدني الذي عرفته الجزائر منذ نهاية الثمانينات، إلا أن هذا الأخير لا يملك الإمكانيات ولا الثقافة ولا الإطار السياسي والاجتماعي المناسب ليكون مستقلا عن الدولة، ويشكل ثقلا موازنا لها.

كما أن علاقة تنظيمات المجتمع المدني الجزائري بالدولة موسومة بطابع الهيمنة والسيطرة لصالح هذه الأخيرة في مقابل تبعية الأولى، حيث يشكل موقف معظم تنظيمات المجتمع المدني سندا لموقف السلطة في مختلف الرهانات والاستحقاقات، حتى بات وكأنه يشكل تحالفا ضد أية معارضة محتملة للنظام الحاكم، ويجعل من الأخير تحت تصرف السلطة تستدعيه لخدمة أغراضها متى شاءت.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال ما سبق ذكره، يمكن القول أنه ترجع جذور المجتمع المدني في الفكر السياسي الغربي الى بدايات القرن السابع عشر تزامنًا مع نشأة الدولة اللبرالية (الانتقال من مرحلة الاقطاع والاعتراف بالحقوق والحريات)، ويعد المجتمع المدني أحد المداخل الأساسية لعملية التحول الديمقراطي، كونه بات ناطقًا باسم الإنسانية ومناضلًا لصالح القضايا العادلة، متجاوزًا في ذلك الحدود الجغرافية والسياسية التقليدية، فالحديث اليوم عن مؤسسات المجتمع المدني دليل على النضج الديمقراطي والمجتمعي، ودرجة التفاعل بينه وبين الدولة التي تكون قوتها من قوته، وضعفها من ضعفه.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولًا- باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- الغيلاني محمد، "**محنة المجتمع المدني، مفارقات الوظيفة ورهانات الاستقلالية**"، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 2005.

2- إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، القاهرة، مطبعة مصر، 1960.

3- أحمد مصطفى رمزي، **الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني، الإسكندرية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2008.

4- اهرنبرغ جون: **المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة**، ترجمة: علي حاكم صالح، حسن ناظم، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2008.

5- بركات نظام، "**الأحزاب العربية ودورها في التحولات الديمقراطية**"، القاهرة: (د.د.ن)، 2000.

6- بشارة عزمي: **المجتمع المدني دراسة نقدية**، ط6، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

7- بن مرزوق عنترة، **إشكالية علاقة الدولة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية**،

8- توفيق إبراهيم حسنين، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

9- حسن ايمان، **المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي** "**اطار نظري ومفاهيمي**"، ط2، البحرين، معهد البحرين للتنمية المستدامة، 2017.

10- دي تانسي ستيفن، **علم السياسة الأسس**. ترجمة: رشا جمال، لبنان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

11- ديدان مولود، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجزائر، دار الكتاب للنجاح، 2005.

12- شحادة حسام، **المجتمع المدني**، دمشق (سوريا)، بيت المواطن للنشر والتوزيع، 2015.

13- شكر عبد الغفار، "**المجتمع الأهلي و دوره في بناء الديمقرا طية**"، سلسلة حوارات القرن الجديد، دمشق، دار الفكر، 2003.

14- عابد الجابري محمد، **الديمقراطية وحقوق الانسان**، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

15- عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع المدني والدولة في الممارسة السياسية من القرن التاسع عشر الى اليوم** "**دراسة مقارنة**"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

16- عز الدين ناهد، **المجتمع المدني**، سلسلة موسوعة الشباب السياسية رقم 5، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2000.

ب- الرسائل الجامعية:

17- أبو حلاوة كريم، **إشكالية نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره؛ وتجلياته في الفكر العربي المعاصر**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الثقافي، جامعة دمشق، (د س ن).

18- أحمد منصور بلقيس، "**الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن: 1991-2001**"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003.

19- الحوسني خالد جاسم إبراهيم حسن، **الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة -جمعيات النفع العام- دراسة حالة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012-2013.

20- الصالح بوعافية محمد، دور المجتمع المدني في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر 1999-2009، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2016-2017.

21- بياضي محي الدين، **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012.

22- شاوش اخوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر "دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجًا"**، أطروحة دكتوراع علوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2014-2015.

23- مدان حياة، **حول مفهوم المجتمع المدني**، قسم علم الاجتماع، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

ج- المجلات:

24- العياشي عنصر، **ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر أنموذجًا**، مجلة انسانيات، العدد 13، الجزائر، أفريل 2001.

25- زعطوط كلثوم ، الأزهر ضيف، **مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 33، مارس 2018.

26- غزالة زبير، **المجتمع المدني في الجزائر "الجمعيات نموذجًا"**، مجلة التنمية البشرية، العدد 10، مارس 2018.

27- قنديل أماني ، **تطور المجتمع المدني في مصر**، مجلة عالم الفكر، المجلد 27، العدد 3، 1999.

28- مباركية منير، **علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر**، مجلة- مخانشة آمنة، **المجتمع المدني كفاعل أساسي لتحقيق المصلحة العامة في المجتمع-واقع وآفاق-**، مجلة العلوم الإنسانية، ع 44، ديسمبر 2015.

د-المواقع الالكترونية:

29- www.wolton.cnrs.fr/ glossaire/fr glossaire. Société civil

30- برنامج المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، عن موقع:
www.Ibn Khaldoun .Org /arabic/civil/

31- قرزيز محمود، مريم يحياوي، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر بين الثبات والتغيير، عن موقع:
http://www.abhatoo.net.ma/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%

32- مرسي محمد، **بين الدولة والمجتمع المدني**، عن موقع:
https://www.ida2at.com/between-the-state-and-civil-society/

33-عودة جميل،" المجتمع المدني : مايقابل المجتمع المدني"، عن موقع:
www.alsabah.com / paper.php§ source = akbarsinf – interpage dsid = 30229-22k.

34- خضير عباس عبد الجبار،" المجتمع المدني المفهوم والظهور العالمي"، عن موقع:
www ahewar.org / debat /show.rt .asp ?aid = 116125-47 k

35 -الموقع الالكتروني:
https://www.almaany.com/quran/59/7/20/، تاريخ التصفح: 15-03-2024، 17:52 سا.

ثانيًا- باللغة الأجنبية:

36-**American sociological review**, Vol.3, April 1979.

37- Bollen Kanneth, Huntington Samuel, **Issues in the Comparative Measurement of Political Democracy**.
38- Ferguson: **An Essay on the history of civil society**, Ed. Duncan Forbes, Edinburgh, 1966.
39- Mirsky Yehudah ,**Democratic Politics, Democratic Culture,** Otbits, Ajournal of world affairs, Vol 37, NO 4, Fall 1993
40- Putnam Robert D., **Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy**, New Jersey: Princeton University Press, 1993.
41- Walzer Michael ,**The civil society argument**,The good life,New statesman and society,Vol 2,oct 1989.
42- **Webster´s New English Dictionary**, London: Long Man, 1990.